

الفصل في الملل والأهواء والنحل

ما يوجب إنتشاره إلى من لا يوثق به فقد رجعت إلى وجوب كشفه لأن كشفه البتة هو نتيجة كشفه إلى خاص دون عام وفي كشفه بطلان ما دبرتموه صلاحا فقد بطل حكمكم بالضرورة لا سيما والقائلون بهذا القول مجدون في كشف سرهم هذا إلى الخاص والعام فقد أبطلوا علتهم جملة وتناقضوا أقبح تناقض وعلى كل ذلك فقد صار الباطل والكذب لا يتم الخير والفضائل البتة في شيء من الأشياء إلا بهما وهذا خلاف الفلسفة جملة وأيضا إن كانت الشرائع موضوعة فليس ما وضعه واضع ما بأحق بأن يتبع مما وضعه واضع آخر هذا أمر يعلم بالضرورة وقد علمنا بموجب العقل وضرورته أن الحق لا يكون من الأقوال المختلفة والمتناقضة إلا في واحد وسائرهما باطل فإذا لا شك في هذا فأى تك الموضوعات هو الحق أم أيها هو الباطل ولا سبيل إلى أن يأتوا بما يحق منها شيئا دون سائرهما أصلا فإذا لا دليل على صحة شيء منها فقد صارت كلها باطلة إذ ما لا دليل على صحته فهو باطل وليس لأحد أن يأخذ بقول ويترك غيره بلا دليل فبطل بهذا بطلانا ضروريا كل ما تعلقوا به والحمد لله رب العالمين وبطل بهذا البرهان الضروري ما توهمه هؤلاء الجهال المجانين وصح يقينا أن الشرائع صحاح من عند منشاء العالم ومدبره الذي يريد بقاءه إلى الوقت الذي سبق في علمه تعالى أنه يبقى إليه كما هو وإذا ذلك كذلك ضرورة لا يخلو الحكم في ذلك من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن تكون الشرائع كلها حقا .

قال أبو محمد B وقد رأيت منهم من يذهب إلى هذا وإما أن يكون بعضها حقا وبعضها باطلا لا بد من أحد هذين الوجهين ضرورة فإن كانت كلها حقا فهذا محال لا سبيل إليه لأنه لا شريعة منها إلا وهي تكذب سائرهما وتخبر بأنها باطل وكفر وضلال وإلحاد فوجدنا هذا المخدول الذي أراد بزعمه موافقة جميع الشرائع قد حصل على خلاف جميعها أولها عن آخرها وحصل على تكذيب جميع الشرائع له كلها بلا خلاف وعلى تكذيبه هو لجميعها وما كان هكذا أو هو يقول أنها كلها حق وهي كلها مكذبة له وهو مصدق لها كلها فقد شهد على نفسه بالكذب وبطلان قوله وصح باليقين أنه كاذب فيه وأيضا فإن كل شريعة فهي مصادة في أحكامها لغيرها تحرم هذه ما تحل هذه وتوجب هذه ما تسقط هذه ومن المحال الفاسد أن يكون الشيء وضده حقا معا في وقت واحد حراما حلالا في حين واحد على إنسان واحد ووجه واحد واجبا غير واجب كذلك وهذا أمر يعلمه باطلا كل ذي حس سليم وليس في العقل تحريم شيء مما جاء فيها تحريمه ولا إيجاب شيء مما جاء فيها إيجابه فبطل أن يرجح بما في العقل إذ كل ذلك في حد الممكن في العقل فإذا قد بطل هذا الوجه ضرورة فقد وجبت صحة الوجه الآخر ضرورة وهو أن في الشرائع شريعة واحدة صحيحة من عند الله D وإن سائر الشرائع كلها باطل فإذا ذلك كذلك ففرض على كل ذي حس طلب تلك

الشريعة واطراح كل شريعة دون ذلك وإن جلت حتى يوقف عليها بالبراهين الصحاح إذ بها يكون صلاح النفس في الأبد وبجهلها يكون هلاك النفس في الأبد فالحمد الذي وفقنا لتلك الشريعة ووفقنا عليها وهدانا